مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (2018) 210-224

تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي
عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990-2017

ط.د. بن عزة إكرام[1]
د. بلدغم فتحي[2]

الملخص:

تهدف هذه الدراسة،إلى تقييم النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017خصوصا في فترة الإصلاحات الاقتصادية والنقدية التي شهدتها الجزائر باستخدام مقاربة تحليلية. ثم محاولة تقييم جهود المؤسسات المالية الدولية في دعم النمو الاقتصادي، و كذا البرامج الوطنية لإنعاش النمو الاقتصادي و توصلت الدراسة إلى استجابة مؤشرات النمو الاقتصادي المدعومة بالإصلاحات الهيكلية في النهوض بالاقتصاد الوطني و تحفيز النشاط الاقتصادي بكل هياكله حيث عملت الجزائر بجدية على تطبيق كل نصائح المقدمة من طرق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الكلمات المفتاحية:النمو الاقتصادي-سياسات التكييف الاقتصادي- برامج النمو الاقتصادي- قانون النقض والقرض10/90- الجزائر

Abstract:

The aim of This study is to assess economic growth in Algeria during the period 1990-2017, especially in the period of economic and monetary reforms in Algeria using an analytical approach.

Then, we try to assess the efforts of international financial institutions supporting economic growth and avoid external shocks. As well as national programs to revive economic growth. The study found that the indicators of economic growth supported by structural reforms in the promotion of the national economy and stimulate economic activity in all its structures, Where Algeria has worked hard to apply all the advice provided by the methods of the International Monetary Fund and the World Bank.

Keywords: economic growth- Economic Adjustment Policies - economic growth programs -law Cash and Loan90/10 – Algeria

المقدمة:

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها والتي تحرص على استخدام ادواتها بما يحقق استقرار الأسعار وزيادة النمو الاقتصادي.

ومع تبني الجزائر لبرامج الإصلاح الاقتصادي والمصرفي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي فإن هذه البرامج تحرص على إعادة التوازن ودفع عجلة النمو انطلاقا من معالجة السياسات النقدية والمصرفية الداخلية من اجل

[1] باحثة دكتوراه – benazza.ikram@yahoo.fr –
[2] أستاذ محاضر –أ– جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان الجزائر benladghemf@yahoo.fr

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (السنة) ص-ص

القضاء على الاختلالات الاقتصادية، وإعادة الاقتصاد الجزائري إلى حالة الاستقرار و تحفيز النمو من خلال تطبيق بعض الإصلاحات النقدية .

ومما سبق تتمحور معالم إشكاليتنا حول ما مدى استجابة النمو الاقتصادي في الجزائر لسياسات الدعم والاصلاح الاقتصادي خلال الفترة 1990-2017 ؟

وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

الإصلاحات النقدية وبرامج التعديل الهيكلي لها دور أساسي في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر.

أهداف البحث :يهدف البحث إلى تقييم النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات النقدية وبرامج التعديل الهيكلية التي شهدتها الجزائر حيث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي بأسلوب تحليلي باعتباره مناسب لاستعراض السياسات النقدية المتبعة وأهم الإصلاحات التي شهدتها

منهجية الدراسة استنادا إلى ما سبق سيتم التطرق إلى ثلاثة محاور رئيسة

المحور الأول: الإطار النظري حول النمو الاقتصادي

المحور الثاني:الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الهيكلية في الجزائر

المحور الثالث:تقييم النمو الاقتصادي بالجزائر

المحور الأول: الإطار النظري حول النمو الاقتصادي

مفهوم النمو الاقتصادي: يوجد العديد من التعاريف نذكر منها

النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحليGross Domestic Product (GDP) أو إجمالي الدخل الوطني Gross National Income (GNI) بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[3].

- كذلك يعرف النمو بأنه معدّل التغيّر في متوسط الناتج للفرد" نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض"[4].
- الزيادة في الإنتاج الوطني عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلى الإجمالي [5].
- أما Simon Kuzent فيعرفه " على أنه قدرة الأمة على عرض مختلف السلع، للسكان بشكل متزايد، هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الإيديولوجية والمؤسسية التي يتطلّبها ذلك النمو[6]"

وخلاصة القول أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة كميّة تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة ما تكون سنة و زيادة نصيب الفرد منه.

---

[3]محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،2000، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد جامعة اسكندرية، ص 51.

[4]خبابة عبد الله،2014، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية اقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 16.

[5] Shapiro Edward ,macroeconomicanalysis, Thomson learnining,1995, P 429

[6] Kuznets.S, EconomicGrowth and change, Heinemann educational books, Ltd, London, p 45.

ويأخذ معدل النمو الاقتصادي ثلاثة حالات:

1- معدل نمو ثابت أي منتظم وثابت عبر الزمن

2- معدل نمو متزايد أي يزداد عبر الزمن

3- معدل نمو متناقص أي يتناقص عبر الزمن (أزمة) بحيث الشكل الموالي يوضح :

أشكال النمو الاقتصادي:

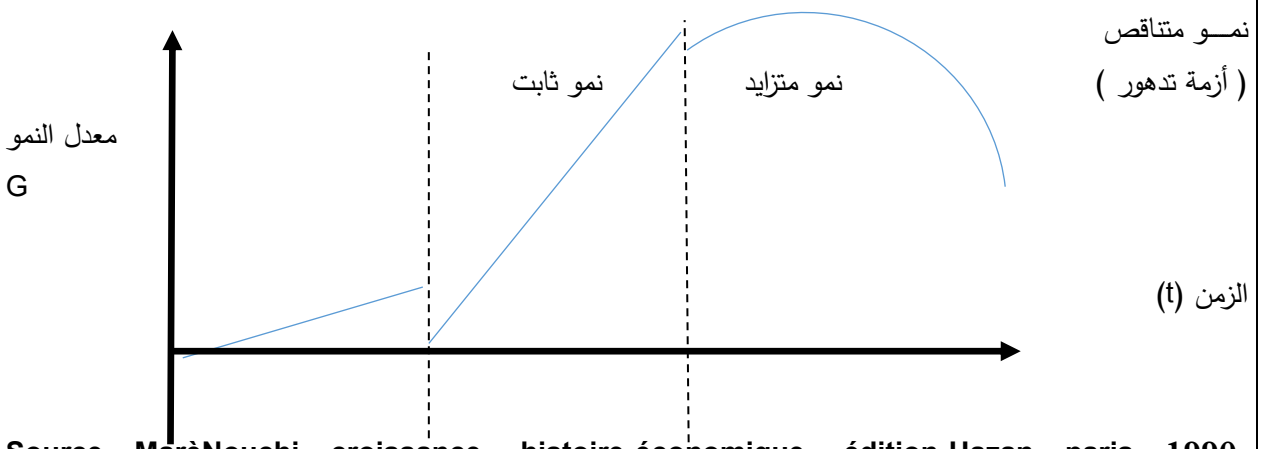

Source : MarèNouchi , croissance – histoire économique– ,édition Hazan , paris , 1990, page 45

و نستنتج من تعاريف النمو* السابقة و جود شروط أساسية [7]:

أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني ، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه:

* إن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما، خاصة في الأدبيات الأولى فكلاهما يشير الى زيادة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي لكن بخلاف أن النمو يشير الى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة دون حدوث تغيّرات ملموسة في الجوانب الاجتماعية والسياسية ..... بينما التنمية إضافة الى نمو ناتج القومي الإجمالي حصول تغيّرات هيكلية مهمة و واسعة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الديموغرافية و الأنظمة ...و يفرّق الاقتصاديون بين التمية و النمو في جوانب عديدة توكد السيّدة Hicks بأن التنمية تشير للبلدان النامية بينها النمو يشير الى البلدان المتقدّمة و يفرّق شومبيتر ان التنمية تغيّر فجائي في الحالة المستقرّة في المد القصير بينما النمو هو تغيّر تدريجي و مستقر في الأمد الطويل. لذلك فإن التنمية أعم وأشمل من النمو إذ أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية النمو فقط بل تتضمن أيضا محتوى اجتماعي وسياسي..

[7] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 51.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (السنة) ص-ص

معدل النمو الاقتصادي: معدل نمو الدخل الوطني مطروحا منه معدل النمو السكاني

- ✓ يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم) وعليه فإن؛

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي ـ معدل التضخم

وبالتالي لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة موجبة.

- ✓ يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه،

غير أن مفتاح النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي والتركيز على النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار) الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من، التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفير الموارد الطبيعية بصفة كبيرة ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاح منها والاستفادة من وفورات الحجم الكبير[8].

خصائص النمو الاقتصادي[9]:

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات. – إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي على خلق الكثير من فرص الاستثمار.
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهميّة خاصة في الأمن الوطني.

طبيعة النمو الاقتصادي: من أهم سمات النمو الاقتصادي أنّه ذو طبيعة تراكمية، فلو أن الدولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين مستويات المعيشية فيما بينها سوف تتسّع. وعلى العكس فلو أن الدولة ما أقل

---

[8] إبراهيم الأخرس، 2005، "التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 61.

[9] خبابة عبد الله، تطور النظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص16-17.

كفاءة من دولة أخرى في تخصيص مواردها الاقتصادية بين أوجه النشاط الاقتصادي فلن تتسع الفجوة بين دخليهما القوميين رغم هذا التفاوت في الكفاءة[10].

المحور الثاني الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الهيكلية في الجزائر: و تتضمن إصلاحات مرتبطة بالهيئات الدولية و إصلاحات مرتبطة بقانون النقد و القرض 10-90 : تعتبر سنة 1990 سنة فارقة في تاريخ النظام النقدي بصدور قانون النقد و القرض 10/90 الصادر في 14 أفريل1990 الذي تضمن إصلاحات عميقة متعلقة بالتحرير المصرفي و منح استقلالية بنك الجزائر و تعزيز دورة في الاستقرار النقدي و النمو الإقتصادي

1- النمو الإقتصادي في ظل برامج الإصلاح الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي):

لقد دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي أسفرت على اتفاقيات الاستعداد الائتماني 1989-1994 ثم اتفاقية التمويل الموسع 1995-1998:و تقدم مؤسسات المالية الدولية برامج التثبيت التي يمكن تحقيقيها من خلال إجراءات تمس خاصة السياسة النقدية غير أن البرامج التي يقدمها البنك الدولي و صندوق النقد المدعمة بالقروض و الإعانات للدول الأعضاء تحمل مجموعة من الشروط الإلزامية حيث يتعيّن على الدول المستفيدة من البرامج تطبيقيه حتي تحصل على الدعم و المساندة بالقروض الممنوحة.

والجدول رقم 01 يوضح شروط برامج الإصلاحات وأهم النتائج المستخلصة:

شروط البرامج	أهم النتائج المحققة
- تحصّلت الجزائر على ماي على 200 مليون دولار أمريكي في الاتفاقية الأولي وعلى 400 مليون دولار أمريكي في الاتفاقية الثانية وفيما يخص الاتفاقية الثالثة تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة - وأهم الشروط المطبقة: 1- مراقبة توسع الكتلة النقدية 2-الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار 3- تحرير أسعار الفائدة 4- تحرير أسعار الفائدة المحلية وجعلها موجبة - وضع سقف على الائتمان المحلي - منح الاستقلالية الكاملة للسلطة النقدية في تسيير وإدارة السياسة النقدية - تبنّي استخدام الأدوات الغير المباشرة للسياسة	رفع معدل إعادة الخصم من 7.5 إلى 10.5 وأستمر في الارتفاع إلى ان بلغ 15% في سنة 1994 بغية تأطير القروض وضبط التوسعات التضخمية رفع سعر الفائدة من 5% إلى 8% من أجل جذب الادخارات ارتفاع الكتلة النقدية M2 سنة 1989 إلى 1990 بنسبة 11.32 %سنة 1990 ثم 21.3 %ثم 22.66 %سنة 1993 ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.8 ثم تميّز بالتذبذب بنمو سلبي بنسبة 0.4% وإلى أن بلغ سنة 1995 3.8% ارتفاع معدل التضخم 9.3% سنة 1989 إلى 16.7 %سنة 1990 ثم استمر في الارتفاع

[10] محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان،2008، تاريخ الفكر الاقتصادي مرجع سابق الذكر، ص 544.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (السنة) ص-ص

النقدية – تعزيز أدوار السلطة لنقدية فيما يتعلق بالرقابة والإشراف على أعمال البنوك	22.8 %ثم 31.2 % تحرير أسعار الفائدة الدائنةوالمدينة في حدود سقف 20 % تراجع معدل السيولة إلى 53% بعدما كان 64% سنة 1990 التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة للقروض تحظيرا للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة
– شروط التمويل الموسع:	**وأهم النتائج المسجلة في إطار اتفاقية التمويل الموسع**
النسبة اتفاقية التمويل الموسع قد حدد مبلغ الاتفاق بـ: **1.169.28 مليون** وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة **127.9 %** من حصة الجزائر – الاستقرار النقدي – إرساء نظام الصرف وإنشاء سوق ما بين البنوك للعملات الصعبة – إنشاء مكاتب الصرف – دعم تحرير التجارة الخارجية والسماح بالتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بإعادة هيكلة الضريبة الجمروكية	– انخفاض معدل إعادة الخصم من 15% إلى 9.8% سنة 1998 نتيجة لانخفاض معدل التضخم إلى 5 %سنة 1998 – ارتفاع في نمو الكتلة النقدية بنسبة 19.1 %سنة 1998 – ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 4.5% سنة 1998 – معدل السيولة 38.6% في سنة 1995 و 36.6% في سنة 1996

المرجع: شليل عبد اللطيف، بن عزة إكرام، تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2017 ، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الرابع العدد2 ص 183.

من خلال النتائج المحققة يمكن القول أن سياسات الدعم المرتبطة بالهيئات الدوليةإثر برنامج التثبيت و التصحيح الهيكلي تمكنت إلى حد بعيد من بلوغ أهدافها الكمية بصورة تدريجية،ولكن رغم الإنجازات السابقة فإن النمو الإقتصادي في الجزائر لم يتمكن بعد من تخفيض مستويات البطالة التي ما تزال تشهد ارتفاعا كبيراً.

2- الإصلاحات النقدية لدعم النمو الإقتصادي ضمن قانون النقد والقرض 90-10

تعتبر سنة 1990 سنة الإصلاح الفعلي والاعتراف الأساسي بالاستقلالية البنك المركزي وبيان لأهمية النظام البنكي في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إدراج إصلاحات عميقة أبرزها تحرير أسعار الفائدة

وبموجب هذا القانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 تم ضبط المسار الصحيح للنظام النقدي والمصرفي وإبراز دور السياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطة النقدية في تسيير النقد و القرض و إستند هذا القانون في بناء و إعادة هيكلة النظام البنكي و النقدي على مجموعة من الأسس و الذي جاء نتيجة الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بالهيئات الدولية و تتمثل هذه الأسس في[11] :

فصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية: أي القرارات النقدية لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي مخطط بل على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناءً على الأوضاع النقدية

الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: الخزينة لم تعد حرة في اللجوء الى البنك المركزي لطلب التمويل الذي تحتاجه عبر عملية القروض إذ لم يعد يتميّز بالتلقائية والسهولة بل أصبح يخضع إلى شروط

الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض :إبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر في تميل الإستثمارات العمومية وفتح الباب أمام النظام البنكي ليصبح منح القروض من اختصاصه ولا يخضع لقواعد إدارية وإنما للجدوى الاقتصادية للمشاريع

إنشاء سلطة نقدية و حيدة و مستقلة و ألغي بذلك تعدد مراكز السلطة النقدية وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية، و هي مجلس النقد و القرض حيث جعل هذا القانون سلطة نقدية وحيدة و مستقله تضمن انسجام السياسة النقدية من أجل تحقيق أهداف النقدية الموجودة في الدائرة النقدية و التحكم في تسيير النقدي و النمو الاقتصادي ليتفادى التعارض بين الأهداف النقدية [12]

- ✓ النتائج [13]:

– ويترتب عن هذه المبادئ مجموعة من النتائج أهمها:حيث يمكن تصنيف هذه النتائج في طائفتين الأولى متعلقة بالأسعار وأخرى متعلقة بالأسواق.

–محاولة الإحاطة بظاهرة التضخم وتثبيت الأسعار1989 بإرجاع الاقتصاد إلى توازنه عن طريق التأثير في الكتلة النقدية إما بإتباع سياسة نقدية توسعية أو تقييدية.

---

[11]الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2013،ص 344-346.

[12]مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل إصلاحات الاقتصادية مداخلة في إطار المؤتمر الدولي حول الأداء المتميّز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-2005/03/09 ص 2-4.

Décret exécutif n°01-310 du 16/10/2001 fixant les conditions de rachat par le Trésor des créances que les banques détiennent sue des entreprises publiques et des EPIC dissous » Revue Media Bank n°56 P13.

[13]لطرش الطاهر، تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق، نظرة تقييمية مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييم 13ماي 2013

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (السنة) ص-ص

– تحرير معدلات الفائدة الذي تمت على مرحلتين رئيسيتين فقد تم البدء بتحرير أسعار الفائدة الدائنة في ماي 1990 ليتم الإنتقال إلى تحرير معدلات الفائدة المدينة التي جرى بشكل تدريجي وقد تم الانتهاء من التحرير الكامل لمعدلات الفائدة المدينة في سنة 1995.

فيما يخص الفئة الثانية:السوق النقدية التي أتى تكريسها لتأسيس دور الآليات النقدية في ضبط الوضع النقدي العام للاقتصاد الوطني، وتم تأسيس السوق النقدية في عام 1989 ولكن تأطيرها وفقا لقواعد قانون النقد والقرض تم إدخالها في سنة 1991 نظام بنك الجزائر رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية،

-تأسيس سوق الصرف بين البنوك في 1995 نظام بنك الجزائر رقم 95- 08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 الذي تزامن مع تخفيف القيود في تحديد سعر الصرف في امتصاص الصدمات الخارجية ودعم التوازن الداخلي والنمو يضفي المزيد من الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي.

ونظرا للإصلاحات العديدة التي شهدتها الساحة الاقتصادية ظهرت عيوب و ثغرات في التشريعات الخاصة بقانون النقد و القرض ما أدى الى ظهور اختلالات مزعزعة مما استلزم إجراء تعديلات لاحتواء الأوضاع و تصحيح مسار التطبيقي و التشريعي لقانون النقد و القرض مع المحافظة على مواده و خضع هذا القانون الى ثلاثة تعديلات الأول بموجب رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 و الذي حمل بشكل أساسي الفصل بين مجلس إدارة البنك الجزائر و مجلس النقد و القرص و التعديل الثاني في 2003 بموجب الأمر رقم 03-11 المؤخر في 26 أوت 2003 و اهم ما جاء فيه إلغاء عهدة المحافظ توسيع الصلاحيات النقدية لبنك الجزائر في إدارة القرض و النقد و الصرف تحديد الهداف النقدية فيما يتعلق بتكور الكتلة لنقدية و توفير افضل الشروط لتحقيقي النمو و الاستقرار الداخلي[14]

القانون 01- 04 الصادر في 2004/03/24 المحدد لحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية بـ 2.5 مليار دج للأولى و500 مليون دج خاصة بالمؤسسات المالية

القانون رقم 02-04 الصادر في 2004/03/24 المحدد لشروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر البنك الجزائر

القانون 03-04 الصادر في 2004/03/24 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية[15].

المحور الثالث تقييم النمو الاقتصادي بالجزائر:

---

[14]للمزيد طالع المادة 13 من الأمر 03-11 لمؤرخ في 26 أوت 2003
المادة 36 الأمر 03-11المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض المادة 62 المؤرخ في 26 أوت 2003.

[15]معوشي بوعلام، بوعمامة نصر الدين، السياسات المدعومة كإطار مرجعي لإصلاح المصرفي في الجزائر المواصفات و التقييم ، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي الثاني يومي 11-12 مارس 2008 حول إصلاح النظام المصرفي في ظل التطورات العالمية ص8.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (2018) 210-224

شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية ونقدية عميقة وفقاً لسياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تعتبر ذات توجه كينزي بعد إصلاحات النقدية مدعمةً بذلك سياساتها الاقتصادية العامة حيث تركزت على تدعيم الانفاق الكلي وزيادة الطلب الكلي لأجل زيادة نمو الناتج المحلي والذي بدوره ينعكس إيجابيا على باقي أهداف السياسة الاقتصادية أو ما يسمى بأقطاب مربع كالدور السحري.

1- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)[16]:تم وضع برنامج من أجل إطلاق النمو والحفاظ عليه حيث تضمن تحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن5 %سنويا وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004

خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار د.ج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية ، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية [17].

الجدول رقم 02 يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو:

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %		5.60	7.20	4.30
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام %	3.04	3.99	5.55	2.64

المصدر من إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات البنك الدولي : (http://data.albankaldawli.org)

2 – مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)

في هذا الصدد، قد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4203.2 مليار د.ج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال فترة (2005-2009) : يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو للبرنامج التكميلي في أنها آلية مكمّلة لسياسة الإنعاش الاقتصادي و الهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية و الجنبية لتسريع وتيرة النمو و بتالي التقليص من ظاهرة البطالة و تضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل

[16]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 – 2009، أفريل 2005 ص: 06 – 07. متوفر على الموقع الالكتروني التالي
http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf (12/08/2015)

[17]خاطر طارق و أخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 -2014)في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية وتقييمية أوراق عمل في إطار الملتقى الدولي الجزائر 2016 ص 3.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (السنة) ص-ص

في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيم المضاعفة من خلال الناتج و الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري، وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها من خلال الانفراج المالي بحيث اهتم هذا البرنامج بالتشغيل و الصحة و الأشغال العمومية [18].

الجدول رقم 03 يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال فترة 2005-2009

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	5.90	1.70	3.40	2.00	1.60
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام %	4.16	- 0.05	1.53	0.54	-0.35

المصدر من إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات البنك الدولي: (http://data.albankaldawli.org)

نميز من خلال الأرقام الموضحة في الجدول أنه شهد الاقتصاد الجزائري معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5.90%كأقصى قيمة لها سنة 2005، كما بلغت أدنى قيمة وهي 1.60 %سنة 2009، ويعود ذلك إلى الصدمة النفطية كما تم تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4.16 كأقصى قيمة لها في سنة 2005 وأدنى قيمة لها 0.35 - %سنة 2009؛

3 - برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 - 2014) [19]:هو إستراتيجية مكملة مع البرامجة السابقة و يهدف إلى تحديث الإقتصاد وخلق التوازن ورصدت ضمن هذا البرنامج 2010-2014 مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار و هو ما يمثل 21214 مليار دينار حيث تم تخصيص قيمة 1566 مليار دينار موجه للتنمية الاقتصادية و 360 مليار دينار للحد من البطالة

الجدول رقم 04 يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال فترة 2010-2014

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3.30	2.80	3.30	2.70	3.47
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام %	1.56	0.73	1.16	0.55	1.31

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي: (http://data.albankaldawli.org)

[18] زكرياء مسعودي تقييم أداء برامج، تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري كالدور دراسة للفترة 2000-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06 جوان 2017 ص 220.

[19] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني: البرنامج الخماسي 2010 - 2014، أكتوبر 2010، ص: 38متوفر على الموقع الالكتروني التالي
http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf (12/08/2015)

تم تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 3.47 %كأقصى قيمة لها سنة 2014 ، ومعدل 2.70% كأدنى قيمة لها سنة 2013 .بينما تم تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 1.56 %كأقصى قيمة لها في سنة 2010 وأدنى قيمة لها 0.55%سنة 2013؛

4 برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019[20]: يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية 2015 وتم فتح حساب رقم 143-302 تحت عنوان صندوق تسيير العمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو2015-2019 و تتمحور أهداف البرنامج كتالي: منح الأولوية للمنتوج الوطني من أجل التخلص تدريجيا من تبعية المحروقات ترقية و عصرنة الاستثمار و الفلاحة و السياحة و توسيع النسيج الصناعي ترقية النمو و التشغيل و تعزيز النشاطات المالية و عصرنتها .

-تفعيل سوق الاقراض وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي وسيتم إعادة هيكلة القطاع البنكي العمومي وتحديد سياسة تواكب التي يتم التعامل بها على المستوى الدولي وستعكف الحكومة على حشد كل الوسائل: الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة وهي تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، تنويع الاقتصاد إلى جانب منظومة بنكية فعالة قادرة على تصريف الموارد في السوق.

- استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهود مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج والمحدث للثروة و مناصب العمل.

- إيلاء عناية خاصة لتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين اليد العاملة المؤهلة.

وترافق هذا البرنامج مع الأزمة الحالية التي تعيشها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول على أدنى مستوياته حيث بادرت السلطات إلى اتخاذإجراءات في إطار ترشيد النفقات العامة ضمن قانون المالية 2017 و2018.

الجدول رقم 05 يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال فترة 2015-2017

المؤشرات	2015	2016	2017
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3.76	3.3	2.2
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام %	1.79	1.43	-0.05

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي: (http://data.albankaldawli.org)

[20] مخطط عمل الحكومة لتنفيذ، برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول،ماي 2014، ص 10-16.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (السنة) ص-ص

5 النموذج الجديد للنمو[21]: والتي تتمثل بمجموعة من المراحل والأهداف الأساسية

المسار المتواصل للنمو،مضاعفة حصة الصناعة، عصرنة القطاع الفلاحي،الانتقال الطاقوي،تنويع الصادرات،

و تتمثل مراحل النموذج : مرحلة الإقلاع (2016-2019)

مرحلة الانتقال(2020-2025)

و مرحلة الاستقرار (2025-2030)

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في: الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والتحفيز على إنشاء المؤسسات، واستكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال؛

أما الإصلاحات لمواجهة الآزمة فتتجسد من خلال:

-حشد التمويل الداخلي غير التقليدي: إدخال التمويل غير التقليدي الذي من من شأنه أن يسمح للخزينة العمومية بالاقتراض مباشرة لدى بنك الجزائر، من أجل مواجهة عجز الميزانية. فيما يخص عصرنة النظام البنكي: سيبقى التركيز منصبا على استكمال الاصلاحات البنكية والمؤسسات المالية وذلك قصد تحسين فعاليتها ومردوديتها وتنافسيتها بفضل:

-تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط البنكي؛ معمواصلة عصرنة منظومات الدفع؛ وتعزيز انظمة المعلومات بمستوى المعايير الدولية المعمول بها.

الخاتمة: لقد أثبتت الدراسات النظرية والتجريبية حول الدور المحوري للسياسات الدعم و الإصلاحات الهيكلية و الاقتصادية فيتحفيز النمو الاقتصادي وذلك من خلال انتهاج وبرامج اقتصادية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية وبإشراف كامل منها خلال فترة معينة وبشروط تكون في بعض الأحيان قاسية على هذه الدول خاصة النامية منها.

ولقد طبقت الجزائر خلال الفترة 1995-1998 برامج إصلاح بشكل مباشر من طرف المؤسسات المالية الدولية وبعد إنتهاء الفترة تعهدت الجزائر بمواصلة نفس النهج من الإصلاحات فقد ضمت هذه البرامج قانون النقد والقرض برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو.إن البرامج المدعومة والسياسات المرتبطة بها هي في مجملها حزمة من أفكار برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي مزيج من سياسات نقدية وسياسات مالية لدعم النمو، وهي مستندة بالأساس إلى عدة مدارس إقتصادية التي كان يسيطر عليها النقديين في الفكر المعاصر واقتصاد جانب العرض، ضمن برامج الإصلاحات النقدية ثم تعززت بالنهج الكينزي لتحفيز الطلب في إطار الإنعاش الاقتصادي.

[21] مخطط عمل الحكومة لتنفيذ، برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول،سبتمبر 2017 ، ص1-45.من خلال الموقع التالي http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions

وهنا تبرز استجابة مؤشرات النمو الإقتصادي المدعومة بالإصلاحات الهيكلية في النهوض بالإقتصاد الوطني و تحفيز النشاط الاقتصادي بكل هياكله حيث عملت الجزائر بجدية على تطبيق كل نصائح المقدمة من طرق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

قائمة المراجع:

- خاطر طارق و أخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 -2014)في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية وتقييمية، أوراق عمل في إطار الملتقى الدولي الجزائر 2016.
- أقاسم قادة، عبان شهرزاد، الأثار الطويلة والقصيرة الأجلللسياستينالنقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016.
- أمحمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد جامعة اسكندرية،2000.
- زكرياء مسعودي تقييم أداء برامج، تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري كالدور دراسة للفترة 2000-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06 جوان 2017.
- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2013،ص 344-346.
- عمار بوزعرور السياسة النقدية وأثرها على المتغيّرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر 2015.
- لحول عبد القادر، أثـر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990- 2006 " كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير- جامعة سعيدة، الجزائر.
- لطرش الطاهر، تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق، نظرة تقييمية مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييم 13ماي 2013
- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار التنمية" نظرية- تحليلية- قياسية" ، دار غيداء للنشر والتوزيع ،الأردن،2010،
- مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل إصلاحات الاقتصادية مداخلة في إطار المؤتمر الدولي حول الأداء المتميّز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-2005/03/09.
- معوشي بوعلام، بوعمامة نصر الدين، السياسات المدعومة كإطار مرجعي لإصلاح المصرفي في الجزائر المواصفات والتقييم، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي الثاني يومي 11-12 مارس حول إصلاح النظام المصرفي في ظل التطورات العالمية2008.
- شليل عبد اللطيف، بن عزة إكرام، تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2017 ، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الرابع العدد2 ص 183.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (السنة) ص-ص

التقارير والقوانين والتشريعات

- بنك الجزائر التقرير السنوي 2011 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2011 نوفمبر 2011.
- بنك الجزائر التقرير السنوي2015 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2015 نوفمبر 2015.
- بنك الجزائر تقرير السداسي الأول، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2015 نوفمبر 2015 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 – 2009، أفريل 2005 متوفر على الموقع الالكتروني التالي

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf (12/08/2015)

http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf (12/08/2015)

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني: البرنامج الخماسي 2010 – 2014، أكتوبر 2010.متوفر على الموقع الالكتروني التالي
- المادة 13 من الأمر 03-11 لمؤرخ في 26 أوت 2003
- المادة 24 من النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها جريدة رسمية عدد 53.
- المادة 36 الأمر 03-11المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض المادة 62 المؤرخ في 26 أوت 2003.
- المادة 93 من قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990المتعلق بالنقد والقرض ج ر عدد 16 لسنة 1990.
- مخطط عمل الحكومة لتنفيذ، برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول،ماي 2014.
- مخطط عمل الحكومة لتنفيذ، برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول،سبتمبر 2017.من خلال الموقع التالي http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions

1- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2002.

2- Décret exécutif n°01-310 du 16/10/2001 fixant les conditions de rachat par le Trésor des créances que les banques détiennent sue des entreprises publiques et des EPIC dissous » Revue Media Bank n°56 P13.

3- Bulletin Statistiques Trimestriel (Banque d'Algérie) N° 3 Juin 2008) p12. N° 10 (juin 2010) et «économique et monétaire en Algérie » Banque d'Algérie Rapports 2003-2010

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (2018) 210-224

الملحق رقم 01: معطيات حول برامج دعم النمو خلال فترة 2000-2017:

البرامج	المبلغ بالدينار	المبلغ بالدولار
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	525	07
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	1.4209,9	193,8
البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	15.059,5	202,41
مجموع ميزانيات التجهيز 2015-2017	6727	64,3
سنة 2015	3447,2	34,4
سنة 2016	1894 ,2	17,3
سنة 2017	1386,6	12,6
مجموع البرامج 2001-2017	36.521,4	531,8
مجموع ميزانية التسيير 2000-2017	50.629,7	649,9